

ويقيد بفصوله كم كانت ؛ لأنّ الدلالة على ماهية الشيء إنّما تتمّ بالدلالة على جميع ذاتياته .

وذاتيات الشيء : إمّا عامّة له ولغيره ، وإمّا خاصّة .

أما العامّة : فيتضمّنهما الجنس الأقرب لا محالة ؛ لأنّها أجزاءه الداخليّة في قوامه .

وأما الخاصّة : فلا يتضمّن بعضها بعضاً¹ ؛ فلا بدّ من إيرادها كلّها صريحاً في الحدّ مهما كانت .

فأمّا الاقتصار على ذكر الجنس البعيد مقيّداً بفصول المحدود ، فإنّه لا يكون تامّ الدلالة على الماهيّة . لأنّ ما بين الجنس البعيد وبين ذلك النوع المحدود من الذاتيات لا يكون مدّ لولاً عليه البتّة ، ولا متعرضاً .

والدلالة على كمال الماهية إنّما تتمّ بالدلالة على جميع الذاتيات ؛ وذلك مثلاً أن يقال في حدّ الإنسان : «إنّه الجسم الناطق» ، فإنّ فيه إخلالاً ببعض الذاتيات كالنامي ، والمغتذي ، والمولد ، والحساس ، والمتحرك بالإرادة ؛ فإنّ الجنس من حيث هو ناطق - اللهم إلاّ بالالتزام - أي أنّ الناطق لا يوجد إلاّ موصوفاً بهذه الصفات .

فأمّا في وضع اللغة ، فلم يوضع الناطق إلاّ لشيء ذي نطق من غير وجوب أن يكون جسمًا من نفس الدلالة اللفظيّة ، فضلاً عن وجوب كونه حساسًا ، أو ناميًا ، أو غير ذلك .

واعلم أنّه إذا ذكر الجنس الأقرب لم يجز ذكر الجنس الأبعد معه ؛ لأنّه يصير مذكوراً مرتين : إحداهما صريحاً ، والأخرى ضمناً وتبعاً ؛ لأنّ الجنس الأقرب يدلّ على الجنس الأبعد - لا محالة - بالتضمّن .

1 الأصل : بعضًا بعضًا .